http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1335) السنة السادسة -الاثنين (29) ايلول 2008

آلاف المسيحيين يتظاهرون احتجاجاً على قانون الانتخابات

المالكي يدعو النواب لضمان حق الاقليات في الانتخابات

المدى / بغداد

اعرب رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي الاحد عن قلقه لالغاء الفقرة المتعلقة بحقوق الاقليات في قانون انتخابات المحافظات والاقضية والنواحي .

جاء ذلك في رسالة وجهها المالكي الاحد الى رئيس مجلس النواب ونائبيه.

ودعا المالكي مجلس النواب والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، لتدارك الامر وازالة القلق والشعور بالغبن او التغييب الذي انتاب مكونات اصيلة تعتز بإنتمائها للعراق ومن اجل ان يطمئنوا الى عدالة تمثيلهم وضمان حقوقهم .

ومضى الى القول « كنا نأمل من مجلس النواب الموافقة على مشروع القانون الذي رفعه مجلس الوزراء والذي تضمن حماية لتمثيل الاقليات وفق الدستور ، بما ينسجم مع توجهاتنا في الحرص على ضمان تمثيل عادل لجميع مكونات الشعب العراقي والدفاع عن حقوقها « .

وياتي قلق المالكي في وقت شهدت فيه مدينة الموصل شمالي العراق احتجاجا على إلغاء المادة ٥٠ من قانون انتخابات مجالس المحافظات الذي اقره مجلس النواب الاسبوع الماضي والتي كانت تضمن حصة للاقليات في مجالس المحافظات. وسار نحو ٥٠٠٠ من المتظاهرين في منطقة قرقوش التي تضم غالبية مسيحية مرددين شعارات ابدوا فيها رفضهم الغاء المادة ٥٠ من القانون عادين الغاءها اجحافاً بحقهم وتهميشاً لحقوقهم وانتهاك للدستور.

وكان المجلس الشعبي الكلداني السرياني الاشوري دعا السبت في بيان له المسيحيين في العراق الى تنظيم التظاهرات الاحتجاجية في جميع مناطق تواجدهم ابتداء من اليوم احتجاجا على الغاء نظام تخصيص مقاعد للمسيحيين في انتخابات مجالس المحافظات المقبلة.

وناشد الكاردينال عمانوئيل دلي الثالث مجلس النواب اعادة النظر بالقانون وتضمينه المادة ٥٠ التي تضمن حق الاقليات قائلا اريد ان ارفع راسي في العراق عبر ضمان تمثيل الاقليات والمسيحيين في الانتخابات المقبلة.

وتنص المادة ٥٠ على وجود حصة مقررة للأقليات في مقاعد مجالس المحافظات .

المتظاهرون في قضاء قرقوش وبقية مناطق سهل نينوى رفعوا مذكرة الى قائممقام القضاء لتقديمها الى رئيس الجمهورية جلال طالباني ورئيس الوزراء نوري المالكي ورئيس مجلس النواب محمود المشهداني وممثل الامم المتحدة في العراق ستيفان ديمستورا والسفارة الامريكية في العراق للمطالبة بعدم الغاء المادة ٥٠.

ولم يكن المالكي وحده معرباً عن قلقه لالغاء تلك المادة حيث سبق وان طالب نائب رئيس الوزراء برهم صالح وهو قيادي بارز في التحالف الكردستاني باعادة النظر في قانون انتخابات مجالس المحافظات بما يضمن حقوق المسيحيين العراقيين.

وقال صالح في تصريح للمدى ان ما حدث من اقرار قانون انتخابات مجالس المحافظات بصيغته الحالية يتضمن اجحافا بحق المسيحيين العراقيين الذين يتعرضون الى ظلم كبير وضعف في تمثيلهم بهذه المجالس اذا ما جرى العمل بالقانون بصيغته التي اقر بها اواخر الاسبوع الماضي.

من جهته اكد رئيس مجلس النواب محمود المشهداني انه يعمل مع ممثل الامين العام للامم المتحدة ستيفان ديمستورا على ايجاد حل حقيقي لتمثيل الاقليات قائلا "لن نسمح لأحد أن يغمط حقوق الاقليات في العراق الجديد، وأنا اعتبر نفسي المدافع الاول عن حقوقهم وأعمل الآن مع السيد دي مستورا ممثل الامين العام للامم المتحدة لايجاد حل حقيقي لتمثيل الاقليات في انتخابات مجالس المحافظات بما يضمن حقوقهم

وكان مصدر مطلع في هيئة رئاسة مجلس النواب اكد ان المجلس وممثل الامين العام للامم المتحدة يعتزمان على صياغة بند يضمن تمثيل الاقليات الدينية والقومية في انتخابات مجالس المحافظات مشيرا الى ان ثمة توجها جديا للتصويت علي اضافة ملحق لقانون الانتخابات ، من دون ان يذكر اذا كان تم تحديد موعد لذلك لكنه اكد ان المقترح الجديد لن يؤثر على موعد اجراء الانتخابات التي نص القانون على اجرائها قبيل الحادي والثلاثين من كانون الثاني المقبل ، لافتا الى ان جميع الكتل النيابية لا تمانع بمنح حقوق للاقليات. مؤكداً ان المشكلة الاساسية هو في عدم وجود احصاء سكاني لعدد الاقليات في العراق.

وكان حنين القدو ممثل الشبك في مجلس النواب عن قائمة الائتلاف العراقي الموحد اعرب عن اعتقاده في «ان الاحزاب والكتل السياسية الكبيرة لا تعير اهمية كبيرة الى مكونات عراقية صغيرة» .وقال القدو ان حقوق الأقليات الدينية والقومية ما تزال منتهكة من قبل بعض الاحزاب السياسية الكبيرة، فضلا عن الجماعات المسلحة التي تسعى الى القضاء على هذه الاقليات العراقية من خلال دمجها في المكونات الاجتماعية الكبيرة .

طائفة الصابئة المندائية في العراق دعت ايضا إلى إعادة تضمين المادة ٥٠ في قانون انتخابات مجالس المحافظات لمنح الأقليات العراقية فرصة الحصول على مقاعد وفق نسبة محددة (الكوتا).

وأكدت الطائفة تحفظها على قانون انتخابات مجالس المحافظات كونه جاء مخيبا لآمال وتطلعات الأقليات العراقية ومنهم الطائفة المندائية حسب بيان صادر عن رئاسة الطائفة في العراق والعالم ببغداد.

وعدَّ البيان قانون انتخابات مجالس المحافظات مؤشرا على انتهاك مبادئ الديموقراطية وحقوق الإنسان. وفي ذلك طالب توما زكي زهرون نائب رئيس مجلس شؤون الطائفة المندائية بإعادة العمل بالمادة ٥٠ من القانون السابق

وقال « حذفت هذه المادة بسبب المساومات السياسية للأسف الشديد « .

وطالب بعودتها الى القانون كونها منصفة وتتيح المجال لكل الاثنيات والقوميات الصغيرة والدينية أن تشارك حسب نسبتها في مجالس المحافظات .

زهرون أشار إلى الجهود السياسية التي بذلتها اللجنة السياسية التابعة للطائفة للمطالبة بحق مشاركة أبناء الطائفة في الحكومات المحلية وقال « قدمنا مذكرات رسمية إلى الكتل السياسية البرلمانية والتقينا بالكتلة الكردستانية وجبهة التوافق، والتقينا بجبهة الحوار الوطني والائتلاف العراقي و يونادم كنا وحميد مجيد موسى وآخرين في البرلمان».

وانتقد زهرون موقف الكتل البرلمانية والنواب لعدم الاستجابة لمطالب الطائفة المندائية والأقليات في العراق، قائلا «ما نسمعه يختلف عما صدر الآن في قانون الانتخابات، لم يكن هناك رد فعل على عدم مشاركة الأقليات الأخرى في هذا القانون، مع الأسف الشديد لم يذكر اسم الصابئة المندائيين نهائيا في النقاشات وكأن هذا مكون هامشي ولا داعي النقاش فيه « .

وأكد زهرون أن الطائفة المندائية ستتبع الأساليب السلمية في المطالبة بحقوقها، قائلا «سوف نلجأ إلى منظمات المجتمع المدني ونلجأ إلى المنظمات الدولية ومنها منظمة الأمم المتحدة باعتبارها راعية ومشاركة في صياغة هذا القانون وسوف نستعين بإخواننا الموجودين في دول العالم للضغط على برلمانات العالم ومنظمات حقوق الإنسان».

وناشدت الطائفة المندائية في بيانها مجلس الرئاسة بأخذ دوره في إعادة التوازن إلى قانون مجالس المحافظات والاقضية والنواحي لضمان حقوق الأقليات في المشاركة في بناء الدولة العراقية الجديدة.

وصوّت مجلس النواب على قانون الانتخابات مع الاشارة الى حذف المادة المتعلقة بنسبة الاقليات في الانتخابات، ما اثار اعتراض المكون المسيحي في العراق وتم اعتباره بحسب تصريحات صحفية لشخصيات سياسية «تهميش واقصاء» لهذا المكون من خلال ابعاده عن المشاركة في مجالس المحافظات.

زيباري: الانسحاب السريع للقوات الأمريكية بسبب الازمة المالية خطوة سيندم عليها الجميع

بغداد وواشنطن تقتربان من التوصل إلى اتفاق بشأن المعاهدة الأمنية

نيويورك / وكالات

قال وزيرا خارجية العراق والولايات المتحدة إن بلديهما اقتربا من التوصل لاتفاق أمني تأخر كثيرا. فيما أعرب وزير الخارجية هوشيار زيباري في لقاء مع احدى الصحف الامريكية ، عن أمله ان لا تؤدي الأزمة المالية العالمية إلى انسحاب سريع للقوات الأمريكية من العراق.

وتتفاوض الحكومة العراقية مع الولايات المتحدة بشأن معاهدة أمنية جديدة توفر اساسا قانونيا للقوات الامريكية لكي تعمل في العراق بعد ان ينتهي تفويض الامم المتحدة في نهاية العام الحالي.

وقال وزير الخارجية هوشيار زيباري نقلا عن « رويتر « في اجتماع مع نظيرته الامريكية كوندوليزا رايس إن الجانبين في المراحل الاخيرة من المفاوضات.

وأضاف أن الجانبين اقتربا جدا.

وقال إنه أكد مرات عديدة اعتقاده أن الاتفاق في المراحل الاخيرة وسيحتاج ذلك الى تأييد كل الزعماء السياسيين لهذه الاتفاقية.

وقال إنه يتمنى أن تكون هناك بعض الانباء الطيبة للجانبين وان يتم تعزيز والحفاظ على المكاسب السياسية والامنية التي تحققت في العراق.وقالت رايس أيضا إن هناك «تقدما طيبا».

وأضافت «هذه اتفاقية مهمة. وهو أمر ليس سهلا عندما تعمل مع حكومة ذات سيادة وننوي أن نحترم تماما سيادة العراق.»

لكن رايس قالت إن هناك حاجة للاتفاق على «اجراءات حماية معينة» حتى تتمكن القوات الامريكية من المضي في تحقيق المكاسب الامنية في العراق الذي غزته الولايات المتحدة في اذار من عام ٢٠٠٣.

وقالت «نعمل أيضا في سياق اطار استراتيجي بعيد المدى يجعلنا حلفاء وأصدقاء لفترة طويلة جدا جدا.»

وقال العراق انه يريد أن تنسحب كل القوات الامريكية منه بحلول عام ٢٠١١ بينما قال البيت الابيض ان الاتفاقية ستشمل «تاريخا مأمولا» للانسحاب وتخطط الولايات المتحدة لسحب ثمانية الاف من قواتها في العراق بحلول شباط ليصبح عدد القوات الامريكية في العراق ١٣٨ ألف جندي.

الى ذلك أعرب زيباري في لقاء مع صحيفة سيراكيوز الأمريكية، امس الاول، نقلا عن اصوات العراق ، عن أمله ان لا تؤدي الأزمة المالية العالمية إلى انسحاب سريع للقوات الأمريكية من العراق، محذرا من ان عواقب خطوة كهذه «سيندم عليها الجميع». ونقلت الصحيفة عن وزير الخارجية قوله ان «انسحابا متعجلا للقوات الأمريكية من العراق ستكون له عواقب على البلاد والمنطقة سيأسف الجميع عليها بعد ذلك.»

ويحضر زيباري الاجتماع الوزاري السنوي للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وقال زيبارأن لا مؤشرات لديه على ان الإدارة الأمريكية تفكر في خروج سريع من العراق، حيث أنفقت ما يزيد عن ٥٥٠ بليون دولار، بسبب الأزمة المالية، «إلا ان هذا هو منطق الوضع الحالي،» على حد تعبير الوزير.

وأضاف زيباري ان «لا احد توقع هذه الأزمة الكبيرة، لكن الجهود قائمة لتخطيها واحتواء آثارها وإنقاذ بعض من الشركات من خلال ضخ أموال كبيرة. ومع ذلك الأزمة واضحة في كل مكان.»

وسئل زيباري عما إذا كان قلقا من ان الأزمة المالية الراهنة قد تجر حكومة الولايات المتحدة إلى انسحاب أسرع مما يريد العراق، كإجراء لتوفير التكاليف، فأجاب زيباري «لا اعرف.»

إلا انه أضاف «نحن نأمل ألا يكون لهذه الأزمة اثر كبير في اتخاذ... قرارات جذرية سيندم الجميع عليها بعد ذلك.»

وعن قصده بـ«القرارات الجذرية»، قال زيباري «الانسحاب المتسرع الذي سيجر عواقب. واعتقد ان هذا يهم كل المشتركين في المنطقة، وعلى كل إدارة ان تحسب حساب ذلك.»

وقال كبير الدبلوماسية العراقية ان «الحكومة العراقية ما زالت تأمل ان تبرم الاتفاقية الأمنية طويلة الأمد مع الولايات المتحدة قبل بدء الانتخابات الرئاسية الأمريكية في ٤ من تشرين الثاني المقبل.»

وأوضح زيباري قائلا «إننا نتحدث، الجانب العراقي والجانب الأمريكي، واعتقد ان مسودة الاتفاقية أنجزت في غالبيتها. وما نحتاج القيام به هو بعض القرارات السياسية من جانب القيادة.»

وأضاف ان «نافذة الوقت في طريقها إلى الإغلاق، فقد كنا نأمل التوصل إلى الاتفاقية بنهاية تموز الماضي ونحن الآن في أيلول. ولم نتخل عن الأمل أبدا، إلا ان في الواقع لم نتوصل إلى اتفاق نهائي حتى الآن.»

وأشار زيباري إلى انه «في حال عدم التمكن من التوصل إلى الاتفاقية قبيل الانتخابات، فالبديل هو العودة إلى مجلس الأمن في الأمم المتحدة وتمديد وصاية القوات متعددة الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة، التي تنتهي في ٣١ من كانون الأول المقبل.»

وكشف زيباري عن انه «ابلغ المرشحين للرئاسة الأمريكية . الديمقراطي باراك اوباما والجمهوري جون ماكين . بان «قد يكون في مصلحتنا إبرام هذه الاتفاقية قبل نهاية ولاية الإدارة الحالية، حيث الاتفاقية من خطتها.»

وأضاف انه أوضح لكلا المرشحين انه «ما دامت الاتفاقية لن تكون ملزمة لأية إدارة قادمة، فان الأخيرة ستفيد من شيء في اليد عندما تتولى مهامها.»

ووصف زيباري الوضع الأمني في العراق بـ«الهش». إلا انه قال ان «الانجازات الأمنية ينبغي ان تتعزز بمصالحة سياسية، ومنافع اقتصادية للشعب، وتوفير الخدمات والإدارة الحكومية الأمثل.»

العراق يوقع اتفاقات بمليارات الدولارات مع شركتي جنرال الكتريك وسيمنس

دبي/ وكالات

قال وزير الكهرباء د. كريم وحيد ان العراق وقع اتفاقات مبدئية قيمتها مليارات الدولارات مع شركتي جنرال الكتريك وسيمنس لشراء معدات لمضاعفة قدرته على توليد الكهرباء الى المثلين تقريبا.

وقال الوزير كريم وحيد لرويترز ان القيمة الاجمالية لصفقات مع جنرال الكتريك وسيمنس وشركة ثالثة ستتراوح بين سبعة مليارات وثمانية مليارات دولار.ويعاني العراق نقصاً حاداً في الكهرباء بسبب تداعي الشبكة الكهربائية نتيجة سنوات من الحرب والعقوبات والاهمال. وتحصل العاصمة بغداد على بضع ساعات فقط من الكهرباء يوميا. وقال وحيد ان الاتفاقات ستمثل خطوة كبيرة لاعادة إعمار البلاد. وأضاف وحيد الذي يقوم بزيارة خاصة لدولة الامارات العربية ان الاتفاقات ستساعد العراق على إنهاء مشكلة توفير الكهرباء بحلول عام ٢٠١٢ .

وبين ان العراق وقع مذكرة تفاهم في وقت سابق من الشهر الجاري مع شركة جنرال الكتريك الامريكية العملاقة لتوريد توربينات لتوليد ٦٨٠٠ ميكا واط من الكهرباء.

ورفض الكشف عن المبلغ الذي سيدفعه العراق لجنرال الكتريك مقابل المعدات لكنه قال ان كل ميكا واط سيتكلف ما بين ٧٠٠ الف و ٨٠٠ الف دولار.

وسيجعل ذلك القيمة تتراوح بين ٤,٨ مليار و٥,٤ مليار دولار.

واشار وحيد الى ان العراق وَقع مذكرة تفاهم ثانية مع سيمنس الالمانية لتوريد معدات لتوليد ألفي ميكا واط أخرى. وستتراوح قيمة هذه الصفقة بين ٤ ر١ مليار و١,٦ مليار دولار.وذكر ان الحكومة العراقية تتفاوض مع شركة ثالثة بخصوص الف ميكا واط أخرى. ورفض الكشف عن مزيد من التفاصيل.

وستمكن الاتفاقات الثلاثة العراق من اضافة نحو عشرة الاف ميكا واط الى الطاقة الحالية. ويبلغ انتاج الكهرباء الفعلي نحو ٥٥٠٠ ميكا واط وهو ما يقل بكثير عن القدرة الانتاجية بسبب تأثير الضرر الذي اصاب محطات الكهرباء ونقص الصيانة. وقال وحيد ان الطلب على الكهرباء يبلغ نحو ١١ الف ميكا واط . واضاف ان العراق يعتزم الاتصال بشركات الهندسة والمشتريات والتشييد لبناء المحطات بمجرد ابرام الصفقات.

وتابع ان الشركات الكبرى ما زالت مترددة في ارسال اناس للعمل في العراق لكن التحسن في الامن عزز فرص العراق في اجتذاب شركات للقيام بالعمل.

وسيلتقي مسؤولو نفط عراقيون مع تكنوبروم اكسبورت الروسية يوم ١٢ تشرين الاول لمراجعة صفقة قيمتها ١٢٤ مليون دولار لاصلاح ما قيمته ٤٠٠ ميكا واط من قدرة توليد الكهرباء في مدينة البصرة الجنوبية.

بسبب اتهامات بالاختلاس وسوء الادارة..

صحيفة: الهلال الأحمر العراقي معطل بسبب اتهامات بالاختلاس وسوء الإدارة

بغداد/ المدى

كشفت صحيفة واشنطن بوست ، في تقرير مطول قالت فيه ان منظمة الهلال الأحمر العراقي معطلة بسبب اتهامات بالاختلاس وسوء الإدارة، أبرزها إنفاق إدارتها السابقة لما يزيد عن مليون دولار على مؤسسات لوبي (ضغط) في واشنطن في محاولة فاشلة للحصول على تمويل من الولايات المتحدة.

وذكرت الصحيفة في عددها الصادر الخميس الماضي ان رئيس المنظمة السابق، سعد حقي، وهو أمريكي من أصل عراقي، كان مسؤولون في أدارة بوش قد كلفوه بإحياء نظام الرعاية الصحية في العراق، غادر البلاد في صيف عام الحالي بعد صدور أوامر باعتقاله ونوابه. وأنكر هو ومساعدوه تلك الادعاءات وقالوا ان دوافعها سياسية.

وتعلق الصحيفة بالقول ان أزمة الهلال الأحمر توضح العديد من التحديات التي يواجهها العراق في وقت يسعى فيه قادته إلى تأكيد سيطرة اكبر على الشؤون الأمنية، وإعادة الاعمار والعمل الإنساني.

ويشير مسؤولون عراقيون إلى حقي ومنفيين آخرين جلبتهم حكومة الولايات المتحدة إلى العراق بوصفهم من الأسباب الرئيسة التي أبقت على المؤسسات العراقية غير فاعلة وفاسدة.

يقول عبد الكريم عبود الحميدي، الذي انتخب رئيسا مؤقتا للمنظمة خلفا لحقي في صيف عام الحالي، «يفترض أننا منظمة تساعد الناس، إلا أننا بدلا من ذلك أصبنا بثقافة الفساد،» في إشارة انتقادية إلى رئيس المنظمة السابق، مضيفا «إذا كان العالم اجمع معنياً كثيرا بالأزمة الإنسانية في العراق، لماذا لم يسع احد إلى معالجة المشكلات في الهلال الأحمر؟».وذكرت الصحيفة ان حقي كان قد عمل مستشارا في وزارة الصحة في عهد النظام السابق ، وفر من البلاد في عام ١٩٨٣ ليستقر في فلوريدا، وقبيل غزو العراق في عام ٢٠٠٣، طلبت إدارة بوش إلى حقي العودة إلى بغداد. ففي ذلك الوقت كانت الإدارة تبحث في سد المواقع الوظيفية في العراق بأشخاص يدعمون الجمهوريين؛ إذ ان حقي تبرع بمبلغ ١٣,٨٠٠ دولار لمرشحين جمهوريين ومنظمات الحزب في عام ١٩٨٨. وعينه الجعفري، الذي تولى رئاسة الوزراء من منتصف عام ٢٠٠٥ إلى منتصف عام ٢٠٠٦، ليقود منظمة الهلال الأحمر.

وقال الحميدي للصحيفة « لقد أعجبنا به منذ البداية. فهو أمريكي وأكاديمي.» وكان الحميدي في حينها عضوا في هيئة المدراء.

إلا ان حقي سرعان ما اصطدم بمديرة لجنة الحسابات في المنظمة، فائزة فاضل وهيب، التي أصرت على ان يقدم حقي ونوابه العقود كلها في عروض تنافسية، طبقا لما يذكر الحميدي ومسؤولون آخرون في المنظمة، لكن حقي رفض، بحسب ما يقولون.

وفي لقاء معه قال حقي انه كان ضروريا في بعض الحالات تجنب استهلاك الوقت في إجراءات العروض بسبب الحاجة الملحة وصعوبة العمل في ظروف وقت الحرب. من جهتها قالت وهيب للصحيفة «أنها لا تعلق على ذلك».

وتشير الصحيفة إلى ان حقي ابعد عددا من زملائه من خلال استخدام مؤسسات ضغط (لوبي) في واشنطن من اجل مساعدة الهلال الأحمر على الحصول على تمويل أمريكي، ومن اجل ترتيب لقاءات بين حقي ومسؤولين أمريكيين. وتقول الصحيفة ان هذا الإجراء غير معتاد تماما بالنسبة لمنظمات إنسانية أجنبية.وتتابع الصحيفة ان منذ عام الماضي، دفع الهلال الأحمر مليون دولار الى كاسيدي وشركاه ومجموعة كارمن . ولم ينتج هذا الضغط عن الحصول على أي تمويل من الحكومة الأمريكية للهلال الأحمر، إلا ان حقي دافع عن هذا الإنفاق قائلاً «إذا ما توصلنا إلى الحصول على ملايين الدولارات للهلال الأحمر العراقي، الا يستحق هذا الأمر العناء.»

ووكل الهلال الأحمر كلاً من المؤسستين في شباط من عام ٢٠٠٧ وأنهى عقده مع كاسيدي في آذار؛ وما زال حساب كارمن ساريا. وتقول مؤسسة كاسيدي إنها ساعدت في زيادة الوعي بالأزمة الإنسانية في العراق؛ فيما قالت مؤسسة كارمن أنها ساعدت في تحسين علاقة الهلال الأحمر مع حكومة الولايات المتحدة وتطوير برنامج إعادة توطين اللاجئين.وذكرت الصحيفة ان رحيم حسن العكيلي، رئيس هيئة النزاهة عام ة، وصف توظيف هذه المؤسسات بـ«غير المقبول" وقال العكيلي ان "هذه الأموال يجب ان تنفق على قضايا إنسانية في داخل العراق.»

وقال الحميدي ومسؤولون اخرون، كما تضيف الصحيفة، ان الهلال الاحمر تعاقد على شراء حاويات مساعدة عاجلة من شركة يملكها قريب لاحد نواب حقي بقيمة ٥٠ دولارا لكل حاوية . مع ان الحاوية الواحدة تستحق ١٠ دولارات فقط.

ومن جانبه يقول حقي انه لا يتذكر تكاليف الحاويات، التي تحتوي على مواد غذائية أساسية من بينها رز وزيت طبخ، لكنه قال ان المنظمة عملت جاهدة للحصول على أدنى سعر. وقال انه لا علم لديه عن علاقة المالك بأي موظف من موظفي الهلال الأحمر.

في عام ٢٠٠٧، كما تواصل الصحيفة، قالت هيئة الرقابة المالية، وهي أعلى مؤسسة رقابة حكومية، أنها تأكدت من وجود مخالفات مالية في الهلال الأحمر.

وقال عبد الباسط تركي سعيد، مدير الهيئة، انه لا يستطيع تحديد مصير ٥٠ مليون دولار أرسلتها الحكومة إلى المنظمة. ووصف حقي التدقيق المالي على انه جزء من حملة الحكومة التشويهية ضده، وقال ان المال انفق على عراقيين مرضى ومحتاجين.

وأشارت الصحيفة إلى ان عمل منظمة الهلال الأحمر بدا بالتعثر في وقت متأخر من عام الماضي بعد إجراء تدقيق على أموالها. ووصلت إلى ذروة انحسارها في وقت مبكر من تموز الماضي، عندما صدرت أوامر بإلقاء القبض ضد حقي، ونائب رئيس الهلال الأحمر، جمال الكربولي، و١١ مسؤولا آخرين في الأقل.أما الكربولي، كما تذكر الصحيفة، فهو مطلوب لدى السلطات العراقية منذ الربيع الماضي بتهم استخدامه سيارات الإسعاف التابعة للهلال الأحمر في نقل أسلحة إلى عناصر تنظيم القاعدة في العراق. لكن بعد إلقاء القبض عليه من جانب وزارة الداخلية العراقية، أخذه عملاء من مكتب التحقيقات الفيديرالي في بغداد وهرب بعدها إلى الأردن، طبقا لما يذكر مسؤول عراقي بارز.

وأثارت هذه الحادثة المالكي فألغى قوة المهام المشتركة مع مكتب التحقيقات الفيدرالي، حسب ما جاء في نسخة من الأمر اطلعت عليها صحيفة واشنطن بوست.

وتشير الصحيفة إلى ان حقي قد زار شمال العراق في الشهر الحالي، قائلا ان أمر إلقاء القبض ضده قد اسقط وتعهد بالتنازل إذا لم يوافق الهلال الأحمر على عدد من المطالب. ففي ١٥ من ايلول الجاري رفضت قيادة المنظمة طلباته. وفي يوم الاثنين الماضي انتخبت منظمة الهلال الأحمر جوان فؤاد معصوم، وزير الاتصالات السابق، كرئيس للمنظمة. إلا ان مسؤولا حكوميا آخر، عينه المالكي، يدعي انه هو رئيس المنظمة.

وقال العكيلي، رئيس هيئة النزاهة عام ة، بحسب الصحيفة، ان أوامر إلقاء القبض ما زالت سارية وبأنه يتوقع ان الولايات المتحدة ستعمد إلى تسليم حقي في حال عاد إلى فلوريدا.